

قرار مجلس الامن 1907 ضد ارتريا

غير مبرر وغير عادل وغير قانوني

ممثل فنزويلا في مجلس الامن يشرح اسباب امتناع بلاده

عن التصويت على القرار 2244 " 2015 " عملا بالقرارين

751 " 1992 " والقرار 1907 " 2009 " ضد ارتريا



1 - السفير راميريث كارينيو

" هدف لجنة العقوبات هو حل الازمات وليس إدارتها "

نورد كلمة ممثل فنزويلا في مجلس الامن السفير راميريث كارينيو كما وردت في جلسة مجلس الامن رقم 7541 المنعقدة في 23 اكتوبر الفائت بحكم اهميتها ودلالاتها في كيفية اتخاذ وتمير القرارات في مجلس الامن. قال السفير الفنزويلي " لقد امتنعت فنزويلا عن التصويت على القرار 2244 " 2015 " لأننا نرى ان العملية التفاوضية التي ادت الى اعتماده لم تكن من الاتساع بما يكفي لتأخذ في الاعتبار مختلف وجهات نظر الوفود. وتم التغاضي عن طلبنا المتعلق بتمديد فترة المشاورات بهدف التوصل الى نص بتوافق الآراء، في حيث اكتملت صياغة النص في صمت على الرغم من تحفظاتنا. وقد سعت فنزويلا الى ايجاد حيز يفضي الى التفاهم بحيث ترد مختلف وجهات النظر في نص متوازن يأخذ في الاعتبار بالدينامية السياسية والامنية السائدة في منطقة القرن الافريقي.

وبعد ان رفع ستار الصمت عن مشروع القرار بهدف مواصلة الحوار والتوصل الى نص بتوافق الآراء فوجئنا بعدم إشراك فنزويلا وغالبية الاعضاء غير الدائمين في مجلس الامن حين أعيد فتح المفاوضات بين مجموعة صغيرة من البلدان بشأن النص. وتؤثر هذه الممارسات المتكررة سلبا على عمل هذا الجهاز، ولا سيما الشفافية والشمولية اللتين ينبغي ان تسودا في جميع مراحل التفاوض لضمان مشاركة جميع الاعضاء فيه، بل تلحق الضرر بوحدة مجلس الامن نفسه في نهاية المطاف.

ان بلدي يطالب بالاحترام في مجلس الامن، أي احترام من جانب المشاركين في صياغة الوثائق والآراء ووجهات نظر كل بلد، سواء كان عضوا دائما أم عضو منتخبا في مجلس المجلس. وبالإضافة الى كوننا نرأس هذه اللجنة [لجنة العقوبات] لدينا شكوك منطقية حول وجود سوء تفسير واسناد من جانب اللجنة عندما يتعلق الامر بما ورد في القرارات التي أنشأت لجنة الجزاءات الخاصة بالصومال وارتريا.

تفترض فنزويلا برئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين 751 [1992] و1907 [2009] الايمان بضرورة المضي قدما بصورة بناءة مع جميع الدول المتأثرة، بغية التوصل الى الهدف النهائي المتمثل في ايجاد حل سياسي للنزاع. ذلك ينبغي ان يكون الهدف من اداة الجزاءات التي لا يمكن ان تستخدم لأغراض دفيينة من اجل معاقبة البلدان والاضرار بالشعوب. لذلك لا معنى ولا مغزى للجان الجزاءات ان لم تسهم في ايجاد حل سياسي للنزاعات. وليس المقصود منها الابقاء على النزاعات أو ادارتها الى أجل غيلا مسمى، بل المساعدة على انهاءها. من الواضح ان الفقرة الرابعة عشر من ديباجة القرار والفقرة ستة وعشرين من منطوقه، من بين فقرات اخرى، تجسد هذا، أي ان بعض الاعضاء الدائمين يتصور نظام الجزاءات هذا بوصفه غاية في حد ذاتها، وبموجب تلك الفرضية يسعى الى تمديد ولاية نطاق القرار الى اجل غير مسمى ليشمل مجالات جديدة، وذلك لتشويه أي هدف سياسي من وراء الجزاءات كان قائما عندما فرضت للوهلة الاولى.

إن فنزويلا ملتزمة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في جميع أرجاء العالم، وفقا للمادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وموقفنا يركز على أهمية احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وحكوماتها وشعوبها، وكذلك الثقة بقدرتها على حل مشاكلها من دون وصاية أو تدخل، بل باللجوء إلى الوسائل السياسية والسلمية لحل النزاعات.

في الختام، أود أن أوجه في هذا الصدد مناشدة إلى أعضاء اللجنة. لقد تزامنت رئاستنا مع التكليف الهام باستعراض أساليب عمل اللجنة. اعتقد أنه ينبغي إخضاع أهداف ووظيفة لجنة الجزاءات إلى استعراض كامل من جانب المجلس.

2 - نائب ممثل روسيا الاتحادية في مجلس الأمن

بيتر ايليتشيف

يجب عدم بناء الاستنتاجات " على أساس تخمينات أو اتهامات كاذبة "



ومن طرفه صرح نائب ممثل روسيا الاتحادية في مجلس الأمن بيتر ايليتشيف في نفس الجلسة 7541 بأن " بعض احكام هذا القرار - 2244 - تركز على نتائج في التقرير النهائي للجنة فريق الرصد، عملا بالقرارين 751 [1992] و 1907 [2009] لم يتم تأكيدها بالحقائق. أود أن أكرر أنه يجد بالخبراء أن لا يتجاوزوا اختصاص ولايتهم خلال اعدادهم وثائقهم. إذ يتعين عليهم الاhtداء بشكل حصري بالحقائق المثبتة بالبراهين، والا يبنوا استنتاجاتهم على أساس تخمينات أو اتهامات كاذبة. " وينوه هنا نائب ممثل روسيا الاتحادية في مجلس الأمن إلى قرار مجلس

الامن 1907 الذي اتخذ على اكاذيب نسجها فريق رصد الصومال وارتريا
وتبنتها على علالاتها لجنة العقوبات واعتمدها مجلس الامن من دون أدنى تحري
من صحتها أو بطلانها.